

العقود المستثناة من مجال تطبيق الصفقة العمومية وفق القانون 12-23

لقد نص القانون 12-23 صراحة على استثناء بعض العقود من الخضوع لأحكامه، وذلك لاعتبارات تتعلق بطبيعة هذه العقود، أو خصوصية الأطراف المتعاقدة، أو الظروف التي تُبرم فيها. تهدف هذه الاستثناءات إلى تحقيق المرونة الإدارية، وتبسيط الإجراءات في حالات معينة، أو حماية مصالح عليا للدولة. سنقوم بتحليل هذه الاستثناءات ومناقشة مبرراتها وآثارها.

1. العقود المبرمة بين المصلحة المتعاقدة ومؤسسات عمومية تابعة لها

الاستثناء: ينص القانون على استثناء العقود التي تبرمها المصلحة المتعاقدة مع مؤسسات عمومية تابعة لها أو تخضع لرقابتها، بشرط أن تمارس هذه المؤسسات الجزء الأكبر من نشاطها لصالح المصلحة المتعاقدة التي تسيطر عليها.

يُعرف هذا النوع من العقود بـ "العقود الداخلية" أو ". يهدف هذا الاستثناء إلى:

- **تبسيط الإجراءات:** حيث تُعتبر المؤسسة العمومية التابعة امتداداً للمصلحة المتعاقدة، وبالتالي لا توجد حاجة لإجراءات المنافسة التي تهدف إلى اختيار أفضل متعامل خارجي
- **توفير الوقت والتكاليف:** يقلل هذا الاستثناء من الأعباء الإدارية والمالية المرتبطة بإجراءات الصفقات العمومية التقليدية.
- **دعم المؤسسات العمومية:** يُسهم في تعزيز دور المؤسسات العمومية وتمكينها من تقديم خدماتها للمصالح العمومية الأخرى بكفاءة.
- **الرقابة:** على الرغم من الاستثناء، تظل هذه العقود خاضعة لرقابة داخلية لضمان حسن استغلال المال العام.

2. العقود المتعلقة بخدمات معينة لا تخضع للمنافسة

الاستثناء: يشمل هذا الاستثناء العقود المتعلقة بتكاليف الماء، الغاز، الكهرباء، الهاتف، والإنترنت تُبرر هذه الاستثناءات بالخصائص الاحتكارية لهذه الخدمات في معظم الدول. فغالباً ما تكون هذه الخدمات مقدمة من قبل مؤسسات عمومية أو خاصة تتمتع بوضع احتكاري أو شبه احتكاري (مثل سونلغاز

واتصالات الجزائر في الجزائر). وبالتالي، فإن إجراءات المنافسة التقليدية (كطلب العروض) تصبح غير ذات جدوى أو غير ممكنة التطبيق، لعدم وجود بدائل تنافسية. يهدف هذا الاستثناء إلى.

- **ضمان استمرارية المرفق العام:** تسهيل حصول الإدارة على هذه الخدمات الأساسية دون تعقيدات إجرائية
- **الواقعية القانونية:** الاعتراف بالوضع الاحتكاري لهذه الخدمات وتكييف الإجراءات القانونية مع هذا الواقع.

3. عقود التأمين والنقل والخدمات القانونية والمالية

الاستثناء: يُمكن إبرام هذه العقود وفق إجراءات مبسطة (كالاستشارة) مهما كان مبلغها، مما يعني خروجها عن القواعد العامة للصفقات العمومية التي تفرض إجراءات أكثر تعقيداً عند تجاوز عتبات مالية معينة تُبرر هذه الاستثناءات بالخصوصية التي تتميز بها هذه الخدمات :

- **عقود التأمين:** تتطلب خبرة متخصصة وتقييم للمخاطر، وقد تكون هناك عروض محدودة في السوق.
- **خدمات النقل:** قد تتطلب مرونة وسرعة في التعاقد، خاصة في حالات النقل العاجل أو المتخصص.
- **الخدمات القانونية والمالية:** تعتمد بشكل كبير على الثقة الشخصية، الخبرة، والسمعة المهنية للمتعاقل. اختيار المحامي أو الخبير المالي لا يمكن أن يتم فقط على أساس السعر الأقل، بل يتطلب تقييماً دقيقاً للكفاءة والجودة. لذا، فإن إجراءات الاستشارة أو التفاوض المباشر تكون أكثر ملاءمة في هذه الحالات.

4. العقود المبرمة مع الهيئات المركزية للشراء

الاستثناء: تُستثنى العقود التي تُبرم عبر هيئات مركزية متخصصة في الشراء لصالح عدة هيئات إدارية. يهدف هذا الاستثناء إلى:

- **تحقيق وفورات الحجم:** تتيح الهيئات المركزية للشراء تجميع احتياجات عدة مصالح متعاقدة، مما يمكنها من الحصول على أسعار أفضل وشروط تعاقدية مواتية بفضل الكميات الكبيرة.
- **توحيد المعايير:** تُسهم في توحيد المواصفات التقنية للمشتريات الإدارية، مما يسهل عمليات الصيانة والتشغيل.

- **الفعالية الإدارية:** تُقلل من الأعباء الإدارية على المصالح المتعاقدة الفردية، وتُركز الخبرة في مجال الشراء لدى جهة واحدة متخصصة.

5. العقود المبرمة في حالات الاستعجال القصوى أو الأمن القومي

الاستثناء: يُمكن استثناء العقود التي تقتضي السرية أو تمس بالأمن الوطني أو الدفاع، وكذلك العقود المبرمة في حالات الاستعجال القصوى التي لا تتوافق مع آجال إجراءات الصفقات العمومية العادية.

تُعد هذه الاستثناءات ضرورية لحماية المصالح العليا للدولة وضمان استمرارية عملها في الظروف الاستثنائية

- **الأمن القومي والدفاع:** تتطلب هذه العقود درجة عالية من السرية والمرونة، ولا يمكن إخضاعها لمبدأ العلنية والإشهار الذي قد يُعرض أمن الدولة للخطر.

- **الاستعجال القصوى:** في حالات الكوارث الطبيعية، الأوبئة، أو الأزمات الطارئة، لا يمكن للإدارة انتظار استكمال إجراءات الصفقات العمومية الطويلة. يتيح هذا الاستثناء الاستجابة السريعة والفعالة للأوضاع الطارئة، مع ضرورة تبرير حالة الاستعجال والرقابة اللاحقة لضمان عدم إساءة استخدام هذا الاستثناء.